فوق الطاولة

د. سعد بساطة

شطيرة «البيرجر» تنافس آيفون لقياس الدخل!

قام مركز الدراسات بمجلة مرموقة «Think tank» منذ سنوات طويلة باستنباط مؤشر Index لقياس ومقارنة سعر سلعة ما في بلدان مختلفة (وبالتالي للاستدلال على مستوى المعيشة): هل تخيلت في يوم من الأيام أن تكون شطيرة «البيرجر» مقياساً لقيمة عملة بلدك؟ كما أنها من الممكن أن تعطيك علامات واضحة عن نسبة الدخل القومي؟ للإجابة عن هذا السؤال يفضّل أن نلقي نظرة عن كثب على مؤشر «البيج ماك»، لذا سنسلّط الضوء حول أطرف مؤشر في عالم السوق المالي.

القصة كالتالي: عام ١٩٨١ طوّرت مجلة الإيكونوميست (The Econo-mist)، مؤشر بيج ماك (The big mac index)، كدليل طريف لمعرفة ما إذا كانت العملات في مستواها الصحيح. يقوم هذا المؤشر على نظرية تعادل القدرة الشرائية المقارنة (Purchasing Power (PPP Parity حيث اتخذ المؤشر تلك الشطيرة معياراً له. وقد أضحى ذلك المؤشر مؤخراً معياراً عالمياً، إذ تم إدراجه في العديد من الأدبيات الأكاديمية الاقتصادية، كما تصدّر عناوين العديد من الدراسات الأكاديمية المتخصّصة في مجال الدراسات الاقتصادية! ويعمل مؤشر بيج ماك بطريقة وُجدت لتسهيل فهم نظرية سعر الصرف، ولكن كيف؟ كما ذكرنا فالمؤشر يقارن أسعار شطيرة بيج ماك في جميع فروع ماكدونالدز في العالم، ونلاحظ أن سعر الشطيرة نفسها يباع بقيمة معقولة في بلدان معينة مثل مصر، في حين تكون قيمتها عالية في بلدان أخرى مثل سويسرا، وذلك باعتبار أن الولايات المتحدة هي المعيار الذي يتم القياس عليه. فعلى سبيل المثال، كان سعر البيج ماك في شهر كانون الثاني ٢٠١٨ في الولايات المتحدة الأميركية ٥,٢٨ دولار، في حين يعادل ١,٩٣ دولار في مصر، ٦,٦٧ دولارات في سويسرا في الوقت نفسه، ما يعني أن قدرة الدولار الشرائية تختلف من دولة إلى أخرى. يعيدنا هذا المثال إلى نظرية القدرة الشرائية المقارنة للعملة، والمقصود بالعملة هنا (الدولار)، أي إن السلع التي سنشتريها بمقدار دولار واحد في أميركا، تختلف عن السلع التي سنشتريها بالدولار نفسه في مصر وسويسرا، ومعنى ذلك أن قيمة الدولار الفعلية مرتفعة أكثر في مصر، وأننا نستطيع شراء الكثير من السلع بدولار واحد مقارنة بأميركا، في حين سنشتري سلعاً أقل بقيمة الدولار نفسه في سويسرا.

يقوم مؤشر بيج ماك بقياس ما إذا كانت أسعار الصرف في السوق لعملات البلدان المختلفة مبالغاً فيها أو تم تقييمها بأقل من قيمتها الحقيقية، وذلك عن طريق قياس كل عملة مقابل معيار مشترك، ألا وهو بيج ماك في مؤشرنا هذا.

رغم كل الجدل حول الطعام السريع غير الصحي، فإن «بيج ماك» حافظ على شهرته ومكانته عند الكثيرين في جميع أنحاء العالم. ولكن هل علم أصحابه أنه تحول إلى مؤشر اقتصادي؟

أينما كنت تعيش في طوكيو أو موسكو أو كولومبو أو أوسلو، يمكنك الخروج والتوجه إلى أقرب مطعم ماكدونالدز، وتناول فطيرتي لحم، خس، جبن، مخلل، وبصل، وكلها مغطاة بصلصة خاصة ومحشوة داخل قطعة خبز دائرية. مع قطعة بيج ماك كبيرة (ستحصل على ما يقرب من ٥٠٠ سعرة حرارية من السعادة)، قد تختلف قطعة بيج ماك قليلاً من بلد إلى آخر في المظهر والأحجام والسعرات الحرارية، إلا أن الوصفة الأساسية للهامبرغر الأكثر شهرة في العالم تظل كما هي.

مكونات بيج ماك هي منتجات غذائية منتشرة ومتوفرة بكل البلدان. ويمكن الحصول عليها في محال البقالة المحلية: البصل واللحوم والخس والجبن والمخللات، إلخ. لذلك يمكنك تسميتها بسلة البضائع الجاهزة. لهذا السبب في منتصف الثمانينيات جرى اختيار تكلفة مكوناتها كأداة بسيطة لتحليل قيمة العملات.

لنأخذ مثلاً دولتين، هما الولايات المتحدة والصين ونقارن أسعار البيج ماك فيهما بالعملات المحلية. سنجد أن نتيجة الفرق في الأسعار هي سعر صرف بيج ماك، الذي غالباً ما يختلف عما نحصل عليه من المصادر الرسمية، ويمكننا معرفة ما إذا كانت العملة المعنية قد زادت أو نقصت قيمتها مقابل العملة الأخرى.

سؤال يتبادر لنا الآن هل يمكننا استخدام مقارنة سعر بيج ماك للتداول؟ والإجابة أن هذا المؤشر ليس مجرد طريقة مضحكة للعبث بالاقتصاد؛ فقد أصبح معياراً عالمياً على مر السنين.

الآن ولمزيد من الدقة فقد قامت منظمة الإحصاء العالمية بدراسة لدول حول العالم World of Statistics

كم يحتاج مواطنوها (من رواتبهم الشهرية) للإنفاق من رواتبهم للحصول على سلعة أخرى (أكثر تعقيداً) هي: الآيفون١٥برو ماكس الذي يقدر سعره بنحو ١١٩٩ دولاراً:

[سويسرا – ٢٠ بالمئة – سنغافورة – ٢٤ بالمئة – الولايات المتحدة – ٢٨ بالمئة–الإمارات – ٣٤ بالمئة–أستراليا – ٣٥ بالمئة–هولندا – ٣٥ بالمئة–الدنمارك – ٣٥ بالمئة–النرويج – ٣٧ بالمئة– كندا – ٣٩ بالمئة– ألمانيا – ٤٠ بالمئة○.

وفي بلدان فقيرة مثل بنغلادش قد يستلزم الأمر راتب ١٢ سنة! نلاحظ الفرق الشاسع (وهو يمثل مدى ضعف القوة الشرائية لتلك البلدان)!

الحكومة تطلب من اللجنة المكلفة بدراسة الأسواق تقديم مقترحات واقعية

عرنوس يطالب جميع الوزارات بحصر الديون المستحقة لجهات القطاع الخاص وترتيب أولويات سدادها

إيقاف تزويد المازوت لوسائل النقل الجماعي غير المزودة بجهاز تتبع بدءاً من تشرين الثاني

الوطن

استعرض مجلس الوزراء خلال جلسته أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس الخطط الموضوعة والإجراءات الواجب اتخاذها لتأمين الاحتياج الفعلي من مادة المازوت لمختلف القطاعات الحيوية التي تشمل النقل والزراعة والمشافي والاتصالات والموارد المائية والتدفئة المنزلية، حيث جرى التأكيد على بذل كل الجهود والإمكانات الممكنة لتأمين المادة لمختلف القطاعات ورفع وتيرة توزيع مادة مازوت التدفئة وزيادة نسبتها بما يضمن الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى قبل نهاية العام الحالي، ولاسيما في المناطق الباردة.

وطلب المجلس من الوزارات والجهات العامة استكمال تركيب أجهزة الـGPS/ على الآليات والمعدات العائدة للوزارات ولاسيما وسائط النقل الجماعي والآليات الثقيلة وآليات الخدمة، وذلك قبل تاريخ الأول من تشرين الثاني القادم بهدف ضبط حركتها واحتياجاتها من المشتقات النفطية، وقرر المجلس إيقاف تزويد -آليات النقل العام الجماعي بين المحافظات وآليات نقل البضائع غير المزودة بجهاز تتبع الحركة والعائدة للقطاع الخاص- بالمشتقات النفطية بعد التاريخ المذكور.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أهمية التشاركية بين الجهات الحكومية المعنية والمجتمع المحلي والنقابات ومختلف جهات القطاع الخاص في إحداث التنمية على المستوى المحلي والاستثمار الأفضل لمقومات كل وحدة إدارية من خلال إطلاق مشروعات صغيرة وأسرية في مختلف المجالات الحرفية والزراعية والصناعية وتعميم نماذج القرى التنموية بما يحقق التوسع الأفقي بالمشروعات التنموية ويوفر احتياجات العديد من الأسر الريفية، مع استمرار تقديم الدعم والتسهيلات لهذه المشاريع.

وطلب المهندس عرنوس من جميع الوزارات حصر الديون المستحقة لجهات القطاع الخاص وترتيب أولويات سداد هذه المستحقات وفق معايير وأسس واضحة على أن تكون الأولوية للديون الأكثر قدماً، وشدد على ترتيب أولويات الإنفاق للمشاريع التي تحقق جدوى اقتصادية وخدمية مباشرة، وتطوير آليات عمل الجهات العامة في مختلف المستويات الإدارية والاهتمام بتقانة المعلومات واستثمار كل الطاقات الوطنية.

كما شدد رئيس مجلس الوزراء على الوزراء بخصوص التدقيق في اختيار القيادات الإدارية على أسس موضوعية تتعلق بالكفاءة والنزاهة والشفافية والابتعاد عن أي مقاربات لا تصب في سياق تمكين البنية الإدارية والوظيفية للجهات العامة.

ووجه مجلس الوزراء خلال جلسته اللجنة الحكومية المكلفة بدراسة واقع الأسواق تقديم مقترحات عملية وواقعية تتضمن الإجراءات الواجب اتخاذها على مستوى جميع الجهات المعنية لضبط الأسواق والحد من التلاعب بالأسعار والتركيز على ضبط الأسعار في أسواق الهال والجملة وضبط حلقات التوزيع.

وقدم وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار عرضاً حول المتطلبات اللازمة لتأهيل الشركة العامة للمنظفات /سار/ وفق برنامج زمني محدد، حيث تم تأكيد ضرورة إجراء دراسة هندسية متكاملة لموقع المعمل والجدوى الاقتصادية من عملية التأهيل ودورها في تأمين المواد في السوق المحلية وتخفيض الأسعار.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الناظم لمنح الغراس الحراجية والمثمرة مجاناً بعد استدراك الملاحظات المبداة على المشروع في جلسة سابقة، كما ناقش الإجراءات والتحضيرات التي اتخذتها الجهات المعنية لتسويق محصول الحمضيات. ووافق المجلس على تمديد العمل بالقرار المتعلق بمنح مكافأة مالية شهرية للأطباء الشرعيين، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

المركزي يعمم على المصارف ضوابط لعمولات الخدمات

حماية للمستهلك وتوضيح للتكاليف الواجب على المتعامل تحملها

الوطن

أصدر مصرف سورية المركزي التعميم رقم ١٦ /٥١١٦/ ص تاريخ ٢٥ /٠٩ /٢٠٢٣ المتضمن تحديد ضوابط خاصة بالعمولات المفروضة على الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف العاملة، ويأتي إصدار هذا التعميم في إطار العمل الجاري لتعديل إجراءات فرض العمولات المصرفية تعزيزاً لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يحقق مصلحة العملاء المتعاملين مع القطاع المصرفي من خلال توضيح التكاليف الواجب على المتعامل تحملها والمتناسبة مع الخدمات التي يرغب في الاستفادة منها، وبالتالي تخفيف الأعباء المفروضة على تعاملاته، الأمر الذي من شأنه تشجيع المواطنين على زيادة التعامل مع القطاع المصرفي لأنه يعتبر القناة الآمنة لاستثمار واستخدام الأموال وبما يسهم في تحقيق الفائدة للمواطنين وللمصارف العاملة على حد سواء.

ويأتي إصدار التعميم المذكور استناداً إلى الدور المنوط بمصرف سورية المركزي في الإشراف والتنظيم والرقابة على عمل المصارف العاملة.

هل تخسر الخزينة جراء ارتفاع الرسوم الجمركية للموبايلات؟

حبزة لـ«الوطن»: المالية تتنصل من المسؤولية وتعترف بحصولها على ٣٠ بالمئة والباقي لهيئة الاتصالات

جلنار العلي

يتداول رواد موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» «دعابات مفادها أنك تستطيع أن تميّز الشخص السوري عن غيره بأنه يحمل موبايلين، أحدهما للاتصال وبث شبكة إنترنت للموبايل الآخر الذي لا يعمل على الشبكة السورية بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية، وذلك كوسيلة للتحايل على هذه الرسوم ولكن بطرق قانونية لا تؤدي إلى غرامات أو عقوبات.

«الوطن» جالت على بعض محال الموبايلات للاستفسار عن أسعار الموبايلات المجمركة والقانونية، فتبيّن أن أسعارها تبدأ من ٢,٤ مليون ليرة، بمواصفات متواضعة جداً، بينما يصل أعلى سعر موبايل Sam-sung إلى حوالى ٣٤ مليون ليرة، أما أسعار موبايلات الشاومي فأعلى سعر لها يصل إلى ٤٩ مليون ليرة، على حين الموبايلات ذات النوعية المتوسطة التي تلبي حاجة الشباب يمكن أن تكون بأسعار تتراوح بين ٧–٩ ملايين ليرة.

أحد أصحاب المحال، بيّن في حديث لـ«الوطن»، أن حركة البيع في الأسواق قليلة جداً منذ عدة أشهر، علماً أنه خلال الشهر الماضي انخفضت أسعار بعض الموبايلات بنسبة تتراوح بين ٥–١٠ بالمئة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى عودة حركة الشراء، لأن الأسعار لا تزال مرتفعة مقارنة بالقدرة الشرائية للمواطنين الذين أصبح جل اهتماماتهم تأمين قوت يومهم، لافتاً إلى وجود سبب آخر لضعف الإقبال وهو أن الكثير من المواطنين أصبحوا يعتمدون على شراء الموبايلات من الخارج عن طريق توصية أقاربهم وأصدقائهم، على اعتبار أن أسعارها أقل منها في الداخل، مشيراً إلى أن هذه الموبايلات كي تعمل تحتاج إلى دفع رسوم جمركية تصل قيمتها إلى ٥٠ بالمئة من ثمن الموبايل، لذا فإن الأغلبية إما يلجؤون إلى الاحتفاظ بأجهزتهم القديمة لاستعمالها للاتصال، وإما يقوم البعض بتغيير رمز التعريف لأجهزتهم الحديثة، وفي ذلك مخالفة يعاقب عليها القانون.

أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة، أشار في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الجمعية لمست ارتفاع أسعار الموبايلات وعزوف الكثير عن الشراء منذ أكثر من عام، وقد وصلت الكثير من الشكاوى والطلبات لتخفيض الرسوم الجمركية، حيث تعد القدرة الشرائية للمواطن أقل من إمكانية دفعها سواء اشترى الموبايل من الخارج أو وصل إليه كهدية، وانطلاقاً من أن الموبايل الحديث لم يعد من الكماليات بل أصبح من الأساسيات، راسلت الجمعية وزارة المالية التي تنصّلت من المسؤولية وأجابت بأنها تحصّل ٣٠ بالمئة فقط من هذه الرسوم، أما النسبة المتبقية فتأخذها الهيئة الناظمة للاتصالات، وهذا يعد مبلغاً كبيراً بالنسبة للمواطن الذي اضطر مؤخراً للجوء إلى التحايل للدخول إلى الشبكة السورية بطريقة غير قانونية، والمخاطرة بنفسه باعتبار أن هذا الأمر يحاسب عليه القانون ويؤدي إلى السجن.

واعتبر حبزة أن ارتفاع الرسوم الجمركية لا يؤثر على الحركة التجارية في الأسواق فحسب، وإنما يؤدي إلى خسارة أصحاب المحال، ولجوء الكثير من الأشخاص إلى شراء موبايلات مستعملة ما يتسبب بالكثير من المشاكل بين المواطنين التي قد تصل إلى المحاكم في بعض الأحيان، معتبراً أن الحل الأمثل لذلك هو تخفيض الرسوم الجمركية من الهيئة الناظمة للاتصالات باعتبارها هي المسؤولة، لذا فإن الجمعية بصدد إعداد كتاب إلى الهيئة عن طريق رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الاتصالات لإعلامها بأن هذه الرسوم تفوق طاقة المواطن، مؤكداً أن الرسوم الجمركية المرتفعة بهذا الشكل موجودة في سورية فقط على النقيض من دول العالم كافة.

وفي سياق متصل، أكد أمين سر الجمعية أن الجهات المعنية تعتبر أن هذه الرسوم تؤدي إلى زيادة مواردهم، وهذا الأمر غير مبرر، إذ يجب البحث عن مطارح ضريبية أخرى على اعتبار أن ذلك يؤدي إلى تعطيل الكثير من نشاطات الحياة وعملية الدفع الإلكتروني التي تنادي بها الحكومة، مشيراً إلى أن رفع الرسوم انعكس بشكل سلبي على غاية الحكومة بزيادة دخلها لأن الكثير من المواطنين امتنعوا عن ترسيم موبايلاتهم.

رسالة مازوت للفلاحين

الخليف لـ«الوطن»: سابقاً لم يكن هناك عدالة بالتوزيع وقرار الأتمتة جيد

رامز محفوظ

أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن قرار وزارة الزراعة مؤخراً بأتمتة توزيع المازوت الزراعي والبدء بتفعيل المنح في الشهر القادم قرار جيد وإيجابي في حال تم تنفيذه بالشكل المطلوب وكانت هناك عدالة في توزيع المازوت على الفلاحين، لافتاً إلى أنه سابقاً لم تكن هناك عدالة في التوزيع وكانت الكميات الموزعة على الفلاحين قليلة ولا تفي بالغرض.

وبين الخليف أن الفلاحين كانوا سابقاً ضد أتمتة توزيع المازوت الزراعي وتوزيعه عبر البطاقة الالكترونية ولم يكونوا مطمئنين لها، لكن عندما تمت طمأنتهم والتأكيد لهم أن الكمية المطلوبة ستصل إلى مستحقيها أصبحوا مع تطبيق القرار.

ولفت إلى أن الكميات الموزعة على الفلاحين لم تكن كافية سابقاً وكانت حصة الفلاح عن كل دونم مزروع ٥ ليترات توزع من أجل السقاية ولم يكن يحصل عليها جميع الفلاحين لذا كانوا يضطرون لشراء الكمية المتبقية من السوق السوداء بأسعار مرتفعة، مؤكداً أن الحصة كان هناك توقيت محدد لتوزيع الدفعة الثانية وأحياناً يتم توزيعها بعد مضي ٣ أشهر، أي إنه كان يحصل تأخير بتوزيع الدفعة الثانية.

وعن آلية التوزيع الجديدة أوضح الخليف أنه بعد تطبيق أتمتة التوزيع سيحصل الفلاح على مخصصاته من المازوت الزراعي بناء على رسالة ستصل إلى جواله تحدد فيها الكمية المخصصة، مشيراً إلى أن لجان المحروقات في المحافظات التي يرأسها المحافظ هي التي تقدر احتياجات الفلاحين من المازوت الزراعي وتقوم بالتوزيع بناء على المساحات المزروعة من الفلاح، مؤكداً أنه ليس هناك وقت محدد لوصول الرسالة للفلاح لاستلام المخصصات إنما يتم إرسالها بناء على الكميات المتوفرة من المازوت.

وختم الخليف بالقول: إن اتحاد الفلاحين شارك وزارة الزراعة في إعداد الخطة الزراعية لعام ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ وطالب الاتحاد بتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي قبل البدء بالموسم الزراعي الجديد للمحاصيل الشتوية والذي من المقرر أن يبدأ في شهر تشرين الأول القادم، موضحاً أن وزارة الزراعة أكدت أن كميات البذار اللازمة للموسم الزراعي متوفرة لكن الأسمدة غير متوفرة ولا تغطي الطلب لكنها بالمقابل أكدت أنه سيتم الإعلان عن مناقصة قريباً لاستيراد سماد اليوريا ٤٦.

وكانت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أكدت مؤخراً عبر صفحتها على «فيسبوك» أنه بهدف تحقيق العدالة في توزيع المازوت الزراعي بين كل القطاعات «الخاص والتعاوني والمشترك» وإيصال الكميات إلى مستحقيها، عملت الوزارة مع الجهات ذات الصلة على أتمتة توزيع مادة المازوت الزراعي من خلال وضع قاعدة بيانات بأسماء الفلاحين وحيازاتهم الفردية للقطاعات الثلاثة.

ولفتت الوزارة إلى أنه سيتم تفعيل المنح في الشهر القادم وفق عدة أسس أهمها أن تعتبر قاعدة البيانات أساس المنح للفردي والتعاوني، كما يجب على كل حائز زراعي مراجعة الوحدة الإرشادية والحصول على تنظيم زراعي عن الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم ٢٠٢٣–٢٠٢٤ للفلاح الفردي والتعاوني.

وذكرت وزارة الزراعة جميع الفلاحين بضرورة مراجعة مديريات الزراعة في محافظاتهم أو أقرب وحدة إرشادية للحصول على التنظيم الزراعي أو الكشف الحسي، حيث سيتم اعتماد التنظيم الزراعي أو الكشف الحسي للمساحات المخطط زراعتها على مستوى الفلاح والمزارع للموسم الزراعي ٢٠٢٣– ٢٠٢٤ أساساً في تحديد كمية المحروقات اللازمة للاستثمار ومن ثم تفعيلها على البطاقة الذكية الخاصة بكل منهم.